لدى تضييفه المدير العام للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

المجلس العراقي للسلم والتضامن يناقش واقع البطاقة التموينية

بغداد/ شاكر الميام

نظم المجلس العراقي للسلم والتضامن يوم السبت الماضي ندوة حوارية ضيف فيها المدير العام للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المهندس عبد الكريم نوري فجر حضرها جمهور من المواطنين وعدد من المختصين وقدم لها معاون المدير العام لشركة تجارة السيارات ثامر الهيمص قائلا:

الطحين مادة اساسية في غذاء العائلة العراقية

.. من الاسباب التي ادت الى اعتماد البطاقة التموينية وما شكلته من اهمية ما تزال قائمة تؤكدها الاحصاءات التي اظهرت نتائج تفصح عن ارتفاع نسبة الفقر المدقع والفقر المطلق وغيرها من التشوهات التي تعصف بحياة المواطن، ومع ذلك تتعرض هذه البطاقة الى تحديات دولية ممثلة بالضغط الذي يمارسه صندوق النقد الدولي برفع عموم الدعم الحكومي لحاجات العراقيين، وقد بدأ بالمشتقات النفطية بشكل عملي، ونخشى ان يطول قوت الشعب بأيتامه وأرامله ومهجريه. اما التحديات الداخلية، فاولها الفساد، ومن يساند صندوق النقد الدولي، ويتساءل: هل من المعقول ان ميزانيتنا بلغت ٤٨ مليار دولار تقف عاجزة عن اضافة ثلاثة مليارات دولار لدعم مفردات الحصة التموينية بدلا من التحدث عن خفضها الى خمس فقرات فقط والخمسة الاخرى الى خفض اوزانها؟ اين دور مجلس النواب والمجتمع المدني والاعلام؟

مشكلة النقل

بعد ذلك تحدث المدير العام قائلا: ان ما سمعتموه من اخبار عن تقليص مفردات الحصة التموينية الى خمس فقط وكذلك مادتي الطحين والرز بعدما كانت حصة الفرد الواحد من الطحين ٩ كغم، ستصبح لاحقا ٦ كغم، والرز من ٣ كغم الى ٢ كغم، هذا القرار صدر بصلاحية اعلى من صلاحية وزارة التجارة، وتحدث الوزير في هذا الموضوع امام مجلس النواب ووسائل الاعلام، قائلا: انا اؤكد هنا بان القرار ليس قرار الوزارة بل وعلى العكس تماما فان الوزير الدكتور عبد الفلاح السوداني قد قالها اكثر من مرة وفي اكثر من مكان بانه لن يوقع على هذا القرار حتى ولو مرر بالقوة، ويضيف المدير العام: ببساطة، نحتاج الى ٤,٧ مليار دولار في الوقت الذي خصصت فيه الدولة مبلغ ٣٤ مليار دولار، اي ان هناك عجزا قدره ٤ مليارات دولار. وانا آسف لما يتنابز به البعض من المسؤولين بالقول انهم خصصوا مثل التخصيص الذي جرى في عام ٢٠٠٧، وقد اعلمنا مجلس الوزراء بان هناك ارتفاعا في مستوى اسعار المواد التموينية وقد اقر المجلس تقريرنا هذا،الذي اخذ بعين الاعتبار المواصفات العالمية عبر سلسلة من المخاطبات مع شركات عالمية كبرى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان اسعار مادة الرز قفزت الى الضعف عما كانت عليه في عام ٢٠٠٦ ومثلها مادة الحنطة مع انها غير متوفرة في اغلب الدول المنتجة لها، وبات من الصعوبة بمكان الحصول عليها بسبب مواسم الجفاف التي تعرضت لها البلدان المنتجة للغلال، ويستدرك قائلا: لنضرب مثالاً آخر: مادتا الزيت والحليب ارتفعت أسعارهما الى الضعف ايضا، ويؤكد على ان النقل يمثل المشكلة الكبرى والعقبة الرئيسية موضحا: ان النقل يكلف مليار دولار في السنة، وان هذا الرقم في حقيقته اقل من الكلفة الحقيقية لاني افترضت ان كلفة نقل الطن الواحد تساوي ٢٠٠ دولار لهاتين المادتين، في حين اننا وقعنا مؤخرا عقد نقل بـ ٢١٠ دولارات للطن الواحد / ويقول: رب سائل يسأل: كم كانت اجور نقل الطن في عام ٢٠٠٦؟ فأبين للسائل بانها كانت بين ٥٠-٦٠ دولاراً للطن الواحد / إذاً"، اجور النقل اضحت اكثر من ذي قبل بثلاثة اضعاف، هذا الامر يشكل لنا مؤشرين مهمين يتمثلان في تضاعف اسعار المواد واجور النقل، فيما تظل الميزانية المخصصة لهذا الغرض تراوح في مكانها بلا زيادة ولا نقصان. ويضيف: كنا نشتري الحليب بسعر ٣١٠٠ دينار، الآن نشتريه بـ ٦٢٥٠ دينار، وفي العام الماضي كنا نشتري عبوة الزيت بسعر ١٠٠٠ دينار والان نشتريه بـ ٢٠٠٠ دينار وبين المدير العام: منذ سقوط النظام السابق وحتى الآن لم تحصل وزارة التجارة على التخصيصات التي اقرتها وزارة المالية في بداية كل عام ولمختلف الحكومات التي تعاقبت على تسلم المسؤولية. اما عن التحديات الداخلية فقد اشار الى انها تكمن اولا في النقل اذ ان البطاقة التموينية في وضعها الراهن يتطلب تأمينها نقل ما مقداره ٦٠٠ الف طن شهريا، والكل يعلم بان حدود حمولة شاحنات وزارتي التجارة والنقل لا تتجاوز ٣٥ طنا للشاحنة الواحدة، وزنا وليس حجما، ولا يتوفر لدينا سوى ٢٢٠٠ شاحنة فقط نصفها لا يعمل لاسباب كثيرة منها مزاج السائق الذي يرفض التكليف بالمهمة في اكثر الاحيان، او عدم توفر الوقود (الكاز). هذه هي حقيقة وواقع نقل مفردات البطاقة التموينية ونحتاج الى ١٠٠٠ لتر من الكاز لكل شاحنة بمعنى: الوزارة تحتاج لتأمين البطاقة الى ٢٠ مليون لتر كاز لنقلة واحدة في الشهر في الوقت الذي نحصل فيه من وزارة النفط على مليون لتر فقط، ما يضطرني الى شراء ما يكفيني من هذه المادة من السوق السوداء!!.

الكهرباء وحجم العمل وتسجيل الوفيات

ويستطرد المدير العام قائلا: لدينا ١٨ فرعا في ١٨ محافظة، جميع هذه الفروع تحتاج الى التيار الكهربائي في انجاز مهامها وتشغيل منظومات الحاسبات الالكترونية وهذه بحد ذاتها اشكالية لا يمكن تجاوزها او التغاضي عنها، لانها الاساس في عمل هذه الفروع. ويلفت: يجب ان نتصور حجم العمل في ايصال مفردات الحصة التموينية، فلدينا ٥٥ الف وكيل غذائية منتشرون على اتساع مساحات ١٨ محافظة، وهؤلاء ليسوا موظفين في وزارة التجارة، وهناك خمسة ملايين و ٦٠٠ الف عائلة تعيلهم الآن غذائيا وزارتنا. وهناك وجه آخر من وجوه المشكلة ربما اكثر المواطنين لا يرصده وهي: اننا في الوزارة لم نسجل حالة وفاة واحدة، وهذا يعني ان هناك عراقيين يقطنون الآن غياهب الغيب وتوزع لهم حصصهم التموينية وكأنهم ما زالوا على قيد الحياة وان، الولادات تسجل اما الوفيات فلا، ويوضح: ما مسجل لدينا من احصاءات لعدد نفوس العراق بحدود ٢٦ مليون عراقي، لكن الواقع التمويني يبين رقما يتجاوز الـ ٣٠ مليون بسبب البطاقات التموينية المزورة والاجراءات المزيفة.

البطاقة الذكية وقضية المهجّرين

ويكشف المدير العام الستار الذي يلقى الآن على المهجرين فيقول: الجميع يسألوننا: ماذا فعلتم للمهجرين؟ فأقول بأعلى صوتي: اسألوني عما فعله المهجرون بنا؟ لقد اذاقونا الامرين، انهم يأخذون بطاقات من بغداد او من كربلاء او الحلة، أو من الديوانية والموصل، والعجيب، ان اعداد المواطنين في ازدياد وهم في اماكنهم ومحلاتهم، فكيف لنا كمرجعية غذائية ان نجهزهم بكامل الحصة التموينية والميزانية ثابتة؟ وفي معرض رده على سؤال لـ(المدى) مفاده: اليس في وزارة التجارة قاعدة معلومات عن الاسر العراقية؟ قال: هناك خروقات كثيرة في هذه القاعدة من اهمها عدم تسجيل الوفيات ويوضح: في العام المقبل سنصدر بطاقة تموينية جديدة اسمها (البطاقة التموينية الذكية) فيها مواصفات العملات النقدية المتداولة ولا اريد ايضاح كامل مواصفاتها، ستسهم حتما في التخلص من هذا الكم التزويري الهائل ولا اجزم بانها ستقضي على جميع اشكاليات التزوير، لكنها ستحد من هذه العمليات اللاقانونية. العبء الاكبر الذي تتحمله الوزارة يكمن في الناقل والوكيل الذي يستبدل المواد الغذائية ذات المواصفات المعتمدة بأخرى رديئة ومن ثم تنطلق الاشاعات من عقالها لتتهم الوزارة بانها هي التي استوردت هذه المواد، وهنا لابد من الاشارة الى ان الوزارة ومنذ عام ٢٠٠٠ لم تستورد الصابون المصري، فمن اين اتى به بعض الوكلاء؟ خذوا مثلا الضجة المفتعلة عن الشاي في محافظة بابل، واقول هنا الوزارة بريئة منها براءة الذئب من دم يوسف، القضية وما فيها ان هناك أشخاصاً يملكون مخازن خارج المحافظة جلبوا كميات كبيرة من الشاي غير الصالح للاستخدام البشري وخزنوه فيها دون علم احد ثم دهمتهم الشرطة والقت القبض عليهم واتلفت تلك الكميات، وما لبثت حتى انتشرت الاشاعات متهمة الوزارة باستيراد هذه الكميات من الشاي. بعد ذلك فتح باب النقاش الذي احتدم عند ذكر بعض الملاحظات حول الغاء البطاقة التموينية وما سيتركه من اثار تضر بالحياة المعيشية للمواطن.

كلام ابيض

تهديد الاتصالات

زيد ايهاب

الكل يعلم ما للهاتف الارضي من اهمية رغم هجمة الهاتف النقال الذي دخل العراق بقوة بعد التخلص من النظام الذي كان يمنع تمتع العراقي بمثل هذه الخدمات لغاية في نفوس اهله ومريديه.

ومنذ سقوط النظام الاسود ودائرة البريد والاتصالات لم تفعل نظاماً لجباية الاجور.. واقصد اجور هواتفها المنتشرة في ارجاء البلاد بعضها تعطل ولم يصلحه احد.. البعض الآخر سرق مع جملة الحواسم!! والاهم من كل ذلك فان آلافاً بل مئات الآلاف او قل ملايين العوائل التي هجرت قسراً او هجرت طوعاً خوفاً على الحياة تركت هواتفها في مساكنها التي تركت ومن ثم نهب مع الاثاث المنهوب!!

لا اكتمكم وبحسابات سريعة توصلنا الى ان ٩٠٪ من اصحاب الهواتف الارضية ستنالهم بعض عقوبات بيان الهواتف وفي مقدمتهم (المهجرون) وجلهم من ذوي الشهداء!!

لكن دائرة البريد والاتصالات وكما يبدو لا تعرف شيئاً عن كل ما جرى لهواتفها.. الذي تعرفه فقط (الاجور التي يتوجب على المسجلة بأسمائهم تلك الهواتف دفعها خلال شهر واحد.. لا غير.. والا!!)

الذي يهمنا من هذه المقدمة هو البيان شديد اللهجة الذي اصدرته المديرية قبل ايام والذي أنذرت فيه كل اصحاب الهواتف بضرورة دفع ما ترتب بذممهم من ديون خلال شهر والا فالعقوبات التي يستحقونها كثيرة ابسطها المنع من السفر وفيها حجز الاموال المنقولة وغير المنقولة والغرامات التي ستفرضها المديرية حسب هواها!

لا اكتمكم وبحسابات سريعة توصلنا الى ان ٩٠٪ من اصحاب الهواتف الارضية ستنالهم بعض عقوبات بيان الهواتف وفي مقدمتهم (المهجرون) وجلهم من ذوي الشهداء!!

اخيراً.. نهمس في اذني مدير عام الهواتف: ان افضل السبل لمن لديه ديون مستحقة على الآخرين هو سبيل المحاكم المختصة.. وليس التهديد والوعيد وهذه القائمة من العقوبات العجيبة التي تخلو من عقوبة الاعدام فقط!! ونذكر اننا نعيش في دولة القانون والمؤسسات.. اليس كذلك؟

منظمة دولية تعقد ندوة تشاورية لبحث مشاكل المهجرين في الناصرية

ذي قار/ المدى

ناقشت إحدى منظمات شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، خلال ندوة تشاورية مشاكل النازحين في مدينة الناصرية تناولت المشاكل التي يعانيها المهجرون في المحافظة وبمشاركة المؤسسات والدوائر الحكومية المعنية بقضايا المهجرين.

وقال طلال محمد مسؤول منظمة (الانترسوس) الإنسانية "تمت خلال هذه الندوة مناقشة العديد من القضايا التي تمس حياة العوائل النازحة والمشاكل الكثيرة التي تعانيها، وان الندوة تسعى من خلال ذلك إلى مقاربة الحلول بين المشاركين لتلك المشاكل."

وأضاف أن من بين القضايا التي تمت مناقشتها هي"قضية نقل البطاقة التموينية من والى المحافظة ومصير العوائل التي قامت بنقل بطاقاتها التموينية إلى المحافظة قبل أن يقوموا بعملية التسجيل لدى دائرة الهجرة والمهجرين حيث تقوم الأخيرة بطلب موقف لهؤلاء ما يتطلب من هذه العوائل بذل المزيد من الوقت والجهد بين دوائر الدولة حتى يتمكنوا من توضيح موقفهم وتثبيته لدى هذه الدوائر."

وتابع "كما تمت مناقشة مصير الحصة التموينية العائدة للعوائل النازحة خلال فترة نقل البطاقة التموينية لهم."

مؤكدا ان هناك بعض القضايا المهمة التي تمت مناقشتها مع مديرية صحة ذي قار منها الحالات التي تتعرض لها هذه العوائل من قبل المحاكم عند إحالتهم إلى اللجان الطبية لتقدير أعمارهم ومسألة الفحص الطبي للأزواج الجدد." موضحاً أن لشبكة الحماية الاجتماعية حصة في هذه الندوة حيث تمت مناقشة توقف المعاملات الخاصة بالعاطلين عن العمل من العوائل النازحة وعدم إعطاء الأولوية في تسلم المعاملات الخاصة بهم."

وأضاف "هناك فقدان للأولوية لتشغيل العاطلين منهم في مراكز التشغيل وهذا حيف كبير يصيب هذه العوائل ويؤثر سلبا على حياتهم المعيشية كما أن هناك مشكلة عدم شمول العوائل النازحة بالمنح المقدمة لهم كونهم من محافظات أخرى."

واستطرد قائلاً " هناك بعض المشاكل المهمة الأخرى التي عرضت خلال الندوة ومنها مشكلة شحة الخدمات الخاصة بالنازحين مثل النفط والغاز والماء الصالح للشرب في أقضية المحافظة وعدم استقبال بعض مدراء المدارس للتلاميذ النازحين لعدم وجود وثائق النقل."

وزاد "تم التطرق إلى رواتب الموظفين من النازحين في المناطق الساخنة والاحتياجات القانونية للنازحين والتعليمات الإدارية للمحاكم وصورة قيد النفوس للنازح من المناطق الساخنة وشهادات الوفاة وبطاقة السكن وإصدار الجوازات."

رئيس الجامعة التكنولوجية:

نقص التدريسيين اضطرّنا لتعليق الدراسة المسائية

بغداد/ المدى

علقت الجامعة التكنولوجية الدراسة المسائية فيها للعام الدراسي الحالي، وقال الدكتور قحطان خلف محمد رئيس الجامعة إن ما اضطرنا لتعليق الدراسة المسائية هو النقص الكبير في الهيئة التدريسية المتخصصة التي تدير العملية العلمية في الجامعة، إذ أن هناك اكثر من (١٨٧) تدريسياً غادروا الجامعة من مدرس إلى درجة أستاذ، ومشكلتنا ليست بالعدد بل بالتخصص حيث تعاني الجامعة نقص التدريسيين في مختلف التخصصات، فضلا عن عدم كفاية الأجهزة الموجودة في المختبرات لحاجة الطلبة الفعلية، لاسيما أن (٤٠٪) من طبيعة الدراسة في جامعتنا تطبيقية، وتملك الجامعة (١٢٠) مختبراً لم يتم تأهيل سوى (٤٠٪) من احتياجاتها الفعلية ما يؤثر سلباً على الطالب، ولا يتيح للأستاذ تدريسه بالشكل المطلوب.

وأضاف رئيس الجامعة: إن الخلل في عدم كفاية المختبرات للطلبة هو أن الموازنة قاصرة ولا تلبي حاجتنا الفعلية بالرغم من إن الدراسة عندنا تختلف عن الجامعات العراقية كافة بتفردها باختصاص لايوجد في جامعات عراقية أخرى، وقصور الموازنة هوعدم وجود أسس لتوزيع الخطة الاستثمارية التي تأخذ بنظر الاعتبار حجم الجامعة واحتياجاتها العلمية خاصة وان الجامعة بنت مناهجها على الجانب التقني، إذ منحتنا الموازنة للعام الماضي (٦) مليار دينار بينما منحت جامعة أخرى (١٥) مليار دينار لسد احتياجاتها، على الرغم من أن عدد طلبتنا أكثر من (١٥) الف طالب بينما عدد طلبة الجامعات الأخرى لا يتجاوز السبعة آلاف طالب، وليست فيها تخصصات كتلك الموجودة في الجامعة التكنولوجية التي كل شئ فيها يعتمد على التقنيات.

وبشأن استيعاب الجامعة من الطلبة أكد الدكتور محمد: في كل عام يزداد عدد طلبة الجامعة وقد تم قبول أكثر من (١٤٥٠) طالبا لهذا العام في الدراسة الصباحية عبر القبول المركزي، وهناك أعداد أخرى من الطلبة عبر منافذ القبول الأخرى ستكون ضمن أعداد العام الدراسي الحالي، كما تم قبول (٦٢) طالباً في برامج الماجستير، و(٤) طلاب للدكتوراه.

أما عن مشكلة الأقسام الداخلية فقد عزاها رئيس الجامعة إلى الصعوبة في البنايات الموجودة خارج أسوار الجامعة التي لا نستطيع توفير الحماية الكافية لها وقد دفع طلابنا حياتهم نتيجة لذلك، وجامعتنا الوحيدة في العراق التي فيها من (٣٠-٣٥٪) من طلبة المحافظات، الذين يحتاجون إليها في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تحسنت تدريجيا خلال بدء العام الدراسي الحالي.

وبرغم ذلك شهدت الأقسام الداخلية حملة واسعة لإعادة اعمارها، فقد وصلت من حيث التأهيل في الأثاث والمفروشات والكهربائيات والأجهزة المعمرة والتزويد بالستائر والمراوح والمبردات والأسرة والأفرشة إلى حالة لم تشهدها على مر التاريخ والطلبة المستفيدون منها يشهدون بذلك كوننا وفرنا لهم جميع المستلزمات الضرورية للطالب البعيد عن أهله.

وأشار رئيس الجامعة إلى أن حملة الاعمار والمشاريع التطويرية في الجامعة ستلبي جزءاً من احتياجات الطلبة في مختلف اختصاصاتهم العلمية، إذ تشهد (التكنولوجية) اكبر حملة أعمار وتطوير مرافقها كافة، والحملة العمرانية شملت أقساماً دراسية وداخلية ومرافق عامة ومختبرات ومعامل وورشاً فضلا عن شوارعها الرئيسية والفرعية وساحاتها وملاعبها الرياضية ونواديها وواجهات أقسامها الرئيسية وأثاثها الدراسي والمكتبي.

وأوضح رئيس الجامعة أن العمل بدأ فعليا في الأشهر الأولى من العام الحالي، وشمل في البداية إعادة تأهيل البنى التحتية للجامعة وتضمن ذلك اكساء وتعبيد الشارعين الرئيسيين في الجامعة ومد شبكة لتصريف مياه الأمطار تحتهما، ووضع مظلات على جانبيهما لغرض ركن السيارات العائدة للجامعة.

وتابع موضحا: تم تطوير محطة ضخ الماء في الجامعة بطريقة حديثة ومتطورة وتأهيل الجامعة في مجال الكهربائيات واستبدال وتغيير جميع أو اغلب الشبكات الكهربائية الموجودة قديما وتمت إنارة القاعات والمختبرات وغرف الأساتذة والمكاتب الأخرى والمرافق الخدمية والصحية والشوارع بإنارة حديثة فضلا عن التوسيع الكبير في الأقسام العلمية بإضافة عدد طوابقها وتوسيع قاعاتها وحملة الإعمار جارية لتشمل المرافق الجامعية الأخرى مستقبلا.

طلبة الدراسات المسائية

لقطة

اساليب تربوية خاطئة

حسين التميمي

فاجأني صغيري الذي يبلغ من العمر ستة اعوام بأنه تعرض للضرب من قبل احد المعلمين في مدرسة (.....) الابتدائية بعد ان شاهده هذا المعلم وهو يرد (بعفوية وبراءة) على اعتداء من احد زملائه في الفصل، ولم يكلف المعلم نفسه بتبين حقيقة الأمر ولا بمحاسبة المعتدي بل انهال على صغيري بالضرب...

وقد تعرض الصغير لأذى نفسي كبير.. ليس بسبب قساوة العقوبة فحسب انما لشعوره بإهانة لم يسبق له ان تلقاها طوال عمره الوردي وارتفعت حرارته بشكل مخيف اضطررت معها الى الاستعانة باخصائي لمعالجته ورفض الذهاب الى المدرسة مرة ثانية (وهو المتفوق على جميع اقرانه).. ترى هل يفهم هذا المعلم (الانسان!!) الضرر النفسي الذي سببه لولدي؟! وهل يعلم بأن صغيري لن ينسى هذا الموقف على مدى سنوات طويلة؟ وهل تدرك مديرية التربية والتعليم في ديالى مدى الأذى النفسي والجسماني الذي يتعرض له الكثير من الطلبة في مدارسها بينما هي تؤكد في مناسبة وغير مناسبة بأن الضرب في المدارس ممنوع!!

احد التدريسيين في المراحل الثانوية اكد لي بأنه يلجأ الى ضرب الطلاب لأخافتهم ولكي يستتب النظام في مدرسته وقد دافع عن حقه في ضرب التلاميذ بدعوى انهم يغشون في الامتحانات وحين سألته كيف حصل هو على شهادته اجاب بغير تردد: غششت في الامتحان!! والمثل يقول - فاقد الشيء لايعطيه - ترى كم من المدرسين والمعلمين حصلوا على درجة النجاح عن طريق الغش؟ وكم منهم تعرضوا لصدمات نفسية جعلتهم يتحولون من تربويين الى جلادين. يستسهلون اسلوب الضرب وايقاع اكبر اذى ممكن في جسد الطالب ونفسيته تحقيقا لساديتهم.

من المؤسف.. لا بل من المعيب ان لاتتمكن مديرية تربية ديالى من متابعة مثل هذه الخروقات التي تمس حقوق الانسان (مهما كان عمره) بشكل سافر بدعوى ان هذه هي الطريقة المناسبة في التعليم، ترى هل جرب هؤلاء طريقة اكثر تحضرا كي يتأكدوا ان طريقتهم هي التي تناسب ابناءنا؟!

اخيرا.. نحن نسمع ان ثمة حملات كثيرة لاعمار المدارس، ولم نسمع الى الآن بحملة لاعمار الملاكات التدريسية التي نعلم جيدا بان الكثير منهم حصلوا على شهادات تخرجهم اما عن طريق الغش في الامتحان او عن طريق دفع الرشى للحصول على الشهادة، وهؤلاء جميعا بحاجة الى اعادة تأهيل كي يستطيعوا بحق ان يمارسوا دورهم التربوي قبل دورهم التدريسي، ولا ننسى هنا التجربة التي خاضتها اليابان حيث ادركت ان الارتقاء بالتعليم يعني الارتقاء بجميع شرائح المجتمع، وقد نجحت بمسعاها فمتى نكف نحن عن المكابرة ونعترف باخطائنا كي نعالجها اولا بأول بدل ان نتركها كي تتحول الى ركام من الفوضى يصعب التخلص منه؟!.